

# فشل أعضاء المنظمات النسائية في التوحد على شكل جهة موحدة وضع حركات الدفاع عن حقوق المرأة في موقف حرج



من نشاطات الجمعيات النسائية التي هدفت لتعزيز حقوق المرأة

د.مشعل عبدالله الجابر  
حصل عليها من إحدى أعرق  
الجامعات البريطانية  
قيمة علمية كبيرة  
لشهادة الدكتوراه  
من جامعة  
كنجز كوليج اللندنية



الحلقة 5

بدأ الشيخ د.مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمراجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر أن أطروحة الشيخ د.مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الإنجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغا كبيرا في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.

بعد مؤتمر عام 1971، والذي حضرته مجموعة من النساء من خلفيات اجتماعية متنوعة، توافقت جمعية تنمية المرأة العربية على تقديم مطالبها، خطياً، إلى مجلس الأمة، وقدمت جمعية تنمية المرأة العربية مقترحاً بقانون الحقوق المتساوية أمام مجلس الأمة في عام 1973، في محاولة لتوسيع المنطق الكامن وراء الدفاع عن حقوق المرأة، وكانت الجمعية الثقافية تتبنى الاعتقاد بأن تعزيز أحدى حقوق المرأة سيصب في المصلحة الوطنية، ولكن جمعية التنمية كانت تطالب بالمساواة في الحقوق للنساء باعتبارهن أفراداً، بدلا من تقديم القضية على أنها من أجل تحقيق الصالح العام، وبهذا كانت حجتهن تميل نحو المنطق النسوي الغربي. وسعت جمعية التنمية إلى توسيع نطاقها وصورتها عبر الانقسامات الطبقية الانقسامية، مع ممارسة الضغط من أجل المساواة في فرص العمل وحقوق التصويت ومعونات اعالة الطفل، لكنهن ووجهوا بالمقاومة تارة واللامبالاة تارة أخرى سواء من بين أدنى أو أعلى الفئات في المجتمع. استخدمت جمعية التنمية ذريعة العدالة الاجتماعية، وعكست الاستراتيجية التي تتضمن في حزمتهن أن حقوق المرأة هي عنصر من عناصر الحداثة الكويتية، التي تتمحور حول فكرة أن المرأة المتعلمة المهنية ستصبح مواطنة أكثر إنتاجية للمجتمع.

تعدد الزوجات

في عام 1975، أثارت هذه المسألة أول نزاع خطير بين الحركة النسائية والتقليديين فقد وافق مجلس الأمة على مناقشة قضيتين في مقترح القانون الذي قدمته جمعية التنمية من حقوق للمرأة، وهما: السماح بحرية النساء، وعدم شرعية تعدد الزوجات. وهنا أعرب أعضاء المجلس عن غضبهم إزاء هذا التحدي لثقافتهم وتقاليدهم وشيخهم الإسلامية المأخوذة عن آيات من القرآن الكريم والحديث الشريف، والتي تسمح بتعدد الزوجات، مع بعض القيود والشروط، وعدم جعلها إلزامية على النساء، وصرحوا بأنه من النفاق إدانة تعدد الزوجات في ظروف يتم فيها تزايد تعدد العلاقات خارج إطار الزواج مع عدة شركاء، بشكل متصاعد. وكيف أن الرنا يعد جريمة ضد المجتمع، ومسح ارتفاع معدلات الطلاق، والأسر التي ينفصل عنها أحد الوالدين بما يؤثر سلبا على الأطفال بشكل كبير. وبهذا لم تعد قضية التحرر هي نقطة الخلاف الرئيسية، في مقترح القانون. لكن أصبحت قضية إلغاء تعدد الزوجات هي السبب وراء نشوب الخلافات المريرة، وبما أدى في النهاية إلى تفكيك جمعية التنمية بواسطة الحكومة في 1980.

الجماعات الإسلامية

خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أصبحت

الجماعات النسائية  
الإسلامية ساهمت  
في العودة إلى القيم  
التقليدية ورفض  
الحركة النسوية  
الغربية ما أدى إلى  
انقسام بين فئات  
المرأة الكويتية



رأت الكثير من النساء  
المتعلمات عدم وجود  
تعارض بين حقيقة  
الإسلام والحقوق  
السياسية للمرأة

الصورة أكثر تعقيدا، عندما ساهمت الجماعات النسائية الإسلامية في ملء الفراغ، فقد بداوا من التأكيد على العودة إلى القيم التقليدية ورفض الحركة النسوية الغربية، باعتبارها إفساد وأمر مستورد وغريب. وبهذا اتسعت شقة الانقسام بين فئات المرأة الكويتية، ليس فقط على أساس طبقي، ولكن أيضا بفعل العوامل الدينية. وأدت هذه فئات المرأة الكويتية، ليس فقط على أساس طبقي، ولكن أيضا بفعل العوامل الدينية. وأدت هذه الفئات التي تقوم على مبدأ «فرق تسد» إلى توقف الحركة النسائية عن الاستمرار في مساراتها، فقد انضمت الناشطات النساء الإسلاميات البارزات إلى زملائهن الذكور، وصنعوا حملة جديدة خاصة بهم، تستند إلى القيم التقليدية، وهي حملة تقترح أن المرأة يجب أن تتقبل مكانها في المجتمع. إلا أنه كما يشير «مغني» هنا، فيبدو أن هذه الحملة قد قادتها فئات من الأثرياء وصاحبات النفوذ، ممن وصلن إلى أوضاعهن من خلال الزواج والمكافأة، ويبدو أنهن شعرن بالتهديد على أوضاعهن من قبل النساء الأخريات الأشد ذكاء وتعلما، واللاتي يسعين لتجاوز الحدود الاجتماعية التقليدية، وتحت ضغط من جميع الأطراف، قامت الحكومة بتأييد اثنتين من المنظمات النسائية الإسلامية، وهما: بيار السلام وجمعية الرعاية الإسلامية. كانت مما لديها مع الأخريات اللاتي ينتمين إلى النخبة. وما حدث هو أن النساء من الإسلاميات توحدن مع النساء اللاتي يتبعين النمط الغربي من النسوية على الدعوة إلى التحرر والاعتراف بحقوقهن الديمقراطية وبذلك تسببن في إفشال محاولة الحكومة إسكات الإصلاحات بما جعل هذه السياسة تؤدي إلى عكس ما توقعته الحكومة. وغريبة الطراز المتحدة على حد سواء في دعوتهن من أجل التحرر والاعتراف بالديموقراطية، وبذلك تسببن في عكس نتائج المحاولة التي توقعها الحكومة من محاولتها إسكات الإصلاحات. وعندما رأت الجمعية الثقافية هذه الوحدة بين النسويات اكتسبت في أيضا المزيد من الشجاعة في ممارسة الضغط من أجل التحرر.

المدارس الدينية

كانت الدعوة المؤسسة لجمعية الرعاية الإسلامية، هي الشريحة لطيفة، وهي شخصية ثرية نجحت في توجيه تمويلات مالية إلى مجالات تتراوح بين افتتاح مدرسة دينية وتمويل المؤسسات الخيرية والمراكز الإسلامية، وكلها تعمل على تعزيز أجدتها المحافظة، ولكنها اختلفت عن الإخوان المسلمين في تميزها بالجمع بين الوطنية من ناحية والمشاعر الدينية من ناحية أخرى، كما أنها تؤمن بأن الدين والدولة يجب أن تكون بينهما علاقة دعم متبادل، وذلك على الرغم من أن السياسة المحددة التي تتبناها

تتبع من انتمائها إلى الأسرة الحاكمة وليس من ايديولوجيا متبناة بصفة شخصية. في هذه الأثناء قد صار الشرخ واضحا في الحركة النسائية، وبين المتدينات وغير المتدينات، وكان شرخا أكثر تعقيدا مما يبدو. فمثلا لا يمكن افتراض أن كل النساء المتدينات تعارض حقوق المرأة أكثر مما تفعل النساء غير المتدينات منهم. بل ترى كثيرات من النساء المتعلمات أنه لا يوجد تناقض بين حقيقة الإسلام وبين الحقوق السياسية للمرأة في المساواة، بل أن هناك قدرا كبيرا من التداخل بين هاتين المدرستين من الفكر. كل المسألة هي أن كثيرات من النساء المتدينات شعرن بخيبة أمل تجاه ما يحدث وتقوم به الجمعيات القائمة ولذلك فإنهن شرعن في المطالبة بحقوقهن على النحو المنصوص عليه في التقاليد الإسلامية، وبذلك فإنهن خلقن مسارا آخر في النضال المطور من أجل حقوق المرأة لكن بطريقة مختلفة. ثم انضم اليهن نساء بارزات من الشيعة من مثل خديجة الحميد الناشطة في الجمعية الثقافية وذلك بدلا من أن تنضم إلى الجمعيات الأخرى مثل جمعية الرعاية الإسلامية التي تهيمن عليها النساء من السنة، كما تنضم إلى الجمعيات الأخرى مثل جمعية الرعاية الإسلامية التي تهيمن عليها النساء من السنة، وذلك بعد أن رأت أن لديها الكثير من القواسم المشتركة مع هؤلاء الإصلاحات من النساء وأكثر الراهن، كما منع النساء من الوصول إلى المساواة في العديد من مجالات المجتمع والسياسة. ومع ذلك، فقد ساهمت الإنجازات التعليمية للمرأة، التي أدت إلى ترفي التخصصات الديموقراطية لأننا حين أصبحن متعلمات ومهنيات بشكل جيد، في استمرار الضغط من أجل الحقوق.

وهكذا، نجد أن أعضاء المنظمات النسائية فشلن في التوحد في شكل جهة موحدة كما تنوعت قناعاتهم، كأفراد وكمجموعات، واختلفت إلى حد كبير. بل إن الانقسام بين الحداثيين والتقليديين، على وجه الخصوص، قد وضع حركات الدفاع عن حقوق المرأة بالكويت في وضع حرج، ويرجع ذلك جزئيا إلى الظروف كما يرجع جزئيا إلى التدخل الحكومي المتعمد. هذا الوضع منع إنجاز أي تحول حقيقي في الوضع الراهن، كما منع النساء من الوصول إلى المساواة في العديد من مجالات المجتمع والسياسة. ومع ذلك، فقد ساهمت الإنجازات التعليمية للمرأة، التي أدت إلى ترفي التخصصات الديموقراطية لأننا حين أصبحن متعلمات ومهنيات بشكل جيد، في استمرار الضغط من أجل الحقوق.

ندبة الغزو

تسبب الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 في أحداث عدت من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الخليج عموما والكويت خصوصا، فقد جعل من الضدمة والمأساة والشجاعة في مواجهة الأزمات ندبة لا تمحي في ذاكرة جيل بأسره من الكويتيين، فقد غير مسار المجتمع في فترة زمنية قصيرة جدا. ومن أفكار أرسطو أن المأساة تتسبب في أحداث التطهر لأنها تساعد النفس على التخلص من أدرانها ومفاهيمها السلبية. ولقد تجلى هذا التطهر في التغيرات الاجتماعية والسياسية التي انجزت بعد الحرب، على الرغم من وتيرتها الطبيعية التي واجهت مقاومة من شريحة من المجتمع تتبنى وجهات نظر تقليدية. فقد ادركت المنطقة بأسرها، للمرة الأولى منذ أجيال، مدى هشاشة مفهوم الأخوة العربية، وكيف أن خيانة العراق قد سببت

تحولا في ميزان القوى الإقليمية، والتي تمثلت في وجود شبه دائم من القواعد العسكرية الأميركية، وهو ما كان مرفوضا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات السابقة على الغزو. في الأيام القليلة الأولى بعد الغزو، حصلت الحكومة في المنفى على ردود فعل متباينة من العالم الخارجي. وكان النظام الملكي قد أصبح قفي السابق، كان الرئيس الأميركي جورج بوش لا يظهر ميلا للانخراط في هذا الصراع أو الخلاف الذي أدى إليه، وكان الشغل الشاغل لحكومة المنفى يتمثل في تغيير هذا الرأي. وكان النظام الملكي قد أصبح سعي السمعة لغشله في معالجة قضايا حقوق المرأة، على الرغم من أن الكثير من الانتقادات قد وجهت إلى المنطقة ككل، بما في ذلك بلدان تمارس قمع النساء بصورة أسوأ بكثير مما في الكويت.

ومن هنا فقد وجدت الحكومة نفسها في المنفى في وضع يائس، وشكلت منظمة اسمتها «مواطنون من أجل تحرير الكويت»، وسعت إلى تحسين صورتها والضغط على المجتمع الدولي. واستأجرت مؤسسة هيل ونولتون، وهي واحدة من كبريات شركات العلاقات العامة للولايات المتحدة، وكان الهدف هو كسب التأييد لإدارة حملة حاشدة ضد العراق.

البيانات الصحافية

شملت الحملة الإعلامية البيانات الصحافية ومقاطع الفيديو المرئية، وتلقفت وسائل الإعلام الرئيسية الحملة التي كانت سببا أساسيا في دعم الولايات المتحدة لصالح الكويت، ودخول الرئيس بوش حليفاً في المساعدة على بناء التحالف لتحرير العراق. ورغم وجود العديد من القصص الغربية مثل الشهادة الشهيرة التي سرت كيف أن العراقيين تركوا مئات الأطفال المبتسرين (المولودين سابقا لأوتهم) من الكويتيين يموتون، ولكن ظهر لاحقا أنها كانت قصة غير صحيحة، إلا أن الأثر الجاني على هذه المسألة كان أن تعلمت الحكومة الكويتية ضرورة خلق صورة ذات مصداقية يمكنها بحق أن تعزز الطموحات السياسية المأمولة. لذا فقد وعدت الحكومة الكويتية بأنها سوف تنفذ الإصلاحات الديموقراطية عقب انتهاء النزاع. فقد توصلت دول المنطقة بأسرها إلى فهم جديد مقتضاه أن التضامن العربي الآن يمكن بسهولة تدميره من خلال تصرفات دولة واحدة مارقة، لذا فإن التحول نحو الديموقراطية يعد أفضل الوسائل لمواجهة مثل هذا التهديد الدائم بالحرب. وقد كان تأثير الحرب بالفعل على المجتمع الكويتي واسع النطاق وشديد العمق، كما كان التأثير على الاقتصاد والسياسة والمشاعر العامة والاتجاهات الاجتماعية والتعبير الثقافي، لاسيما في مجال حقوق المرأة.